تطورات العلاقات المصرية الأثيوبية بعد ٢٠١١

كريمة مختار خطاب السيد عبده

المشرفين

أ.د/ سيد أبو ضيف احمد
أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

د/ رنا محمد عبد العال
مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة
جامعة قناة السويس

الملخص:

مثلت قضية سد النهضة مسار جدل كبير بين كافة الأوساط السياسية والأكاديمية والشعبية في مصر لما تمثله من خطورة على الأمن المائي المصري وأصبحت أحد أهم التحديات التي تواجه صانع القرار المصري لخطورة هذا السد على الزراعة وكهرباء السد العالي في مصر ، وقد مرت قضية سد النهضة بعدة مراحل منذ عام ٢٠١١ وحتى الوقت الحالي تأرجحت ما بين الاتفاق والاختلاف بين مصر وأثيوبيا والسودان على الوصول لحل يرضى كافة الأطراف الا أن التعنت الإثيوبي ما زال يقف حجر عثرة أمام جهود الدبلوماسية المصرية في الوصول لاتفاق يحقق لإثيوبيا حقها في التنمية ويحقق لمصر والسودان حقهم في مياه النيل٠

Abstract:

The issue of the Renaissance Dam represented a course of great controversy among all political, academic and popular circles in Egypt because of the danger it poses to Egyptian water security. And it has become one of the most important challenges facing the Egyptian decision-maker due to the danger of this dam

on agriculture and the electricity of the High Dam in Egypt, The issue of the Renaissance Dam has passed through several stages since 2011 until the present time, oscillating between agreement and disagreement between Egypt, Ethiopia and Sudan to reach a solution that satisfies all parties. However, the Ethiopian intransigence still stands as a stumbling block to the Egyptian diplomacy's efforts to reach an agreement that would achieve Ethiopia's right to development and Egypt and Sudan's right to the waters of the Nile.

تمهيد :

بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، شرعت إثيوبيا في بناء سد على مجرى النيل الأزرق عُرف بسد النهضة الإثيوبي على بُعد ٤٠ كم من الحدود السودانية بارتفاع قدرة ١٤٥ مترا، وبسعة تخزينية ٧٤ مليار متر مكعب من المياه وبقدرة كهربائية تصل إلى ٦٠٠٠ ميجاوات. ما أثار ردود فعل إعلامية وشعبية واسعة في الدول الثلاث وخاصةً مصر لما لهذا السد من تأثير بالغ الأثر على الأمن المائي المصري ٠ الأمر الذى أدى إلى توتر العلاقات المصرية الأثيوبية، خاصةً وأن قضية سد النهضة تزامنت مع الفترة الزمنية التي شهدت غياب الاستقرار السياسي عن مصر نتيجة ثورة ٢٥ يناير في ٢٠١١ اذ تم تغيير نظم حكم تعاقبت على حكم مصر في تلك الفترة وتعامل كل منهم بطريقته الخاصة مع القضية بداية بالفترة الانتقالية الأولى المتمثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرورا بنظام الحكم في عهد الرئيس السابق محمد مرسي ثم الفترة الانتقالية الثانية في عهد المستشار عدلي منصور وصولا إلى حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي٠

أولاً: العلاقات المائية المصرية الأثيوبية في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

شهدت هذه المرحلة مجموعة هائلة من التفاعلات الداخلية، التي كانت تشغل وتعوق مصر عن الالتفات الجدى إلى ملف مياه النيل بسبب ما خلفته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إذ كانت السلطات المصرية غائبة عن المشهد تلملم آثار اندلاع الثورة والإطاحة بنظام مبارك، وخلال هذه الفترة اتخذت مصر خطوات جادة لحل أزمة سد النهضة أهمها زيارة الوفد الشعبي لإثيوبيا من أجل أن يكون لدى مصر المعلومات الأساسية عن السد، بالشكل الذى يتيح لها تقدير الموقف وحجم الأضرار على الأمن المائي المصري الناتجة عن بناء السد، وكيفية التعامل مع الأزمة، وخلال هذه الفترة شهدت العلاقات المصرية الأثيوبية نوعا من التقارب بعد قطيعة استمرت لسنوات عديدة إبان محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، وكان أبرز ملامح هذا التقارب سفر الوفود الشعبية لعدد من دول حوض النيل وعلى رأسهم إثيوبيا لبحث أزمة سد النهضة ومحاولة إعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها وكانت على النحو التالي :

أولاً: تحرك وفد الدبلوماسية الشعبية نحو أوغندا:

كانت أوغندا أولى المحطات التي انطلق إليها وفد الدبلوماسية الشعبية في أبريل ٢٠١١ والذي ضم ٣٥ شخصية من الرموز السياسية والعامة وشباب الثورة، والتقى الوفد بالرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي استقبل الوفد استقبالا حارا، وأكد لهم أن أوغندا لا يمكن أن تكون شريكاً في أي عمل يضر بمصر، وقد أفرزت هذه الزيارة النتائج الآتية :

(١)وعد الرئيس الأوغندي يورى موسيفينى أنه سيسعى جاهدا إلى استصدار قرار جماعي من قادة دول حوض النيل لوقف تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمدة عام، حتى تستقر الأوضاع في مصر بانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية

(٢)أكد الرئيس الأوغندي أن الاتفاقية الإطارية لم يتم التصديق عليها من البرلمان الأوغندي حتى تصبح سارية المفعول وأن ذلك يستغرق عدة شهور
(٣)حرص على أن أي قرار لن يُنفذ لدول حوض النيل إلا ومصر شريكة فيه

هذا وقد عبر الرئيس الأوغندي عن احترامه لثورة ٢٥ يناير وترحيبه باستقبال الوفد الشعبي المُعبر عنها وقال: " إن هذه الثورة أظهرت المعدن الأصيل لشعب مصر الذي غاب عن أفريقيا لسنوات طويلة فاشتاقت له "، وأشار إلى أنه سبق أن قال للرئيس المصري حسنى مبارك، فلتكن مصر أرض الصناعة، ولتكن أوغندا والسودان أرض الزراعة وتوليد الكهرباء، وأنه لن تكون هناك تنمية في مصر دون أوغندا ودول حوض النيل والعكس صحيح، مشددا على أن هذا ما أثبته التاريخ حيث أن دول حوض النيل عبارة عن جسدٍ واحد٠، وهذا يشير إلى أنه كان هناك غياب شبه تام للوجود المصري وفتور في علاقات مصر بدول حوض النيل، وإهمال من جانب القيادة السياسية في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير تجاه احتياجات دول حوض النيل من مشروعات توليد الكهرباء من أجل التنمية والتقدم٠

كما أكد أنه لن يفعل شيئا حتى تعود مصر وترتب أوراقها الداخلية، مؤكداً أنه يعتز بمصر، وأنه ينظر لمصر في مكانة مرموقة وعالية قائلاً:" إن مصر لم تُخلق لكي تكون تابعا، لكن خُلقت لكي تُتبع، خاصةً أنه يجب ألا تكون تابعا لضربها في عام١٩٥٦ وهي تحاول أن تنمي بلدها "، وهذا يعكس مدى مكانة مصر لدى هذه الدول ومدى اعتمادهم على خبراتها وعلمائها وإدارتها في مجال الموارد المائية وغيرها ، وأنهم يحتاجون منها أن تمد لهم يد العون في تنميتهم ومساعدتهم على إدارة مشروعاتهم القومية وظهر ذلك من خلال تأكيد الرئيس الأوغندي موسيفينى على ضرورة بدء صفحة جديدة في العلاقات بين شعبي مصر وأوغندا وأنه يعتبر فترة النظام السابق هي فترة عارضة من تاريخ مصر ٠

كما نوه إلى ضرورة أن تقدم مصر خبراتها وإسهاماتها في مختلف المجالات، وأن تتعاون وتدرس المشروع الأوغندي وتطرح كيف يتم تنفيذه دون الإضرار بأي دولة،

ودون الإضرار بحصة مصر، وهو ما يشير إلى ضرورة الاهتمام بالعلم والعلماء وأن دور العلماء في هذا الملف مهم لتحديد بكل دقة ما هي المشروعات التي قد تضر بحصة مصر من المياه حتي يكون التحرك مدروساً وعلي أساس حقيقي، وقد القى الوفد الشعبي كلمه أمام الرئيس الأوغندي تعقيبا على توقيع بورندي للاتفاقية الإطارية وهى.. " ليس من أخلاق الأفارقة أن يقوموا بمثل هذه الأمور التي تعتبر استغلالا للوضع الداخلي في مصر كما أن أبناء مصر ودول حوض النيل إخوة شربوا من مياه نيل واحده "، والتي تعكس مراعاة الجانب السيكولوجي الذي يلعب دورا هاماً في تحقيق التوافق والتناغم في العلاقات المصرية ودول حوض النيل والنظر إلى أهمية البعد الإنساني الذى أزال ما وصف عن مصر بسياسة الاستعلاء وجعلت الرئيس الأوغندي يتعاطف مع وفد الدبلوماسية الشعبية المصري ويوافق على مطالبهم ويختم حديثه لوفد الدبلوماسية الشعبية بقوله " إنه لشرف لأى زعيم إفريقي أو عالمي أن يتحدث من ميدان التحرير أعظم ميادين الحرية في العالم"

ثانياً: تحرك الدبلوماسية الشعبية نحو إثيوبيا:

في مايو ٢٠١١ توجه وفد شعبي كبير ضم ٤٨ عضوا من مختلف القوى السياسية والحزبية والشخصيات العامة وعددا من ائتلاف شباب الثورة إلى إثيوبيا أهم محطات الوفود الشعبية المصرية المتجهة نحو دول حوض النيل، وذلك من أجل الحوار حول مستقبل العلاقات المصرية مع دول المنابع، ولدعوة هذه الدول لوقف التوقيع على الاتفاقية الإطارية عنتيبي، ودفع العمل المشترك والتعاون المثمر بين بلدان وشعوب حوض النيل، وقد قام الوفد الشعبي بإجراء حوارات مع منظمات شعبية، ومؤسسات رسمية في إثيوبيا ، وناقش الوفد مع المسئولين الإثيوبيين مشكلة مياه النيل ومشروع سد الألفية الذي ثار حوله اللغط الكثير وإعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها وقد أفرزت هذه الزيارة النتائج الآتية :

(١) إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي تأجيل توقيع الاتفاقية الإطارية لحين انتخاب برلمان ورئيس لمصر

(٢)أكد أن سد الألفية لن يُستخدم منه لتر واحد في ري الأراضي الزراعية الإثيوبية، وبالتالي لن يؤثر على حصة مصر من مياه النيل

(٣)قرر رئيس الوزراء الإثيوبي أنه سيتم تشكيل لجنة من الخبراء المصريين والسودانيين والأجانب للتأكد أن مشروع سد الألفية لن يؤثر على مصر والسودان، وإذا ثبت للجنة الخبراء عكس ذلك فسيتم تصحيح الأمر فورا

وقد عبر الوفد الشعبي عن رغبتهم في إعادة العلاقات بين مصر وإثيوبيا بعد فترة طويلة من الانقطاع والتوتر وأشاروا إلى أن مصر تغيرت كثيرا بعد ثورة ٢٥ يناير التي قام بها الشعب المصري وعلي رأسه الشباب وأنها ثورة شعبية بكل المقاييس وأن الزيارة تهدف إلى إعادة تأسيس العلاقة بين مصر وإثيوبيا على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة العامة للبلدين من خلال الاستفادة من العلاقات التاريخية بين البلدين٠ مما كان له بالغ الأثر في ترطيب الأجواء المشحونة بتوتر العلاقات بين الجانبين جراء الإهمال السياسي والتنموي لإثيوبيا في عهد النظام السابق في مصر٠

ما دفع الرئيس الإثيوبي أن يؤكد لأعضاء الوفد الدبلوماسي الشعبي أن بلاده لا تريد الإضرار بمصر، فإثيوبيا تحاول بناء سد النهضة لتوليد الطاقة الكهرومائية لتحقيق النمو في أنحائها خلال السنوات القادمة ، ما يعنى تغير النظرة الإثيوبية للسياسة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، وتطلعها لفتح أفاق التعاون مرة أخرى مع مصر بعد حالة العزلة التي انتابتها خلال المرحلة الأخيرة من فترة حكم النظام السابق في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير٠

وبخصوص مياه النيل أكد رئيس الوزراء الإثيوبي خلال لقائه بالوفد الشعبي المصري: " أن أي مشروع على نهر النيل – يقصد وقتها سد النهضة- يؤذى الفلاح المصري يعتبر جريمة من أسوأ الجرائم، مشددا على أن الفلاح المصري والإثيوبي في مركب واحد "، وأضاف :أن العلاقات الطبيعية ما كانت ستعود لولا وفد

الدبلوماسية الشعبية المصرية، وقال موجها كلامه إلى نقيب الفلاحين المصريين: " أنا أعلم مدى احتياجكم للمياه، ولذلك فإن المشروعات المائية ستساعد على رفع المعاناة عن الفلاح المصري والإثيوبي، وستساعد على زيادة كمية المياه خاصةً مع استخدام وسائل الري الحديثة والمتطورة " وأكد أن بلاده لا تخطط لمشروع من شأنه أن ينشر الجوع بمصر أو يضر بمصالحها مطلقا، وأن السدود التي تنوى إثيوبيا إقامتها ستعود بالنفع على مصر أيضاً، وشدد على أن بلاده لم تطلب مساواة حصتها من ماء النيل بحصة مصر؛ لأنها تدرك أن مصر بحاجة إلى مياه الري أكثر من إثيوبيا، فمن غير المعقول أن تطالب بهذا الأمر، لكن إثيوبيا تطالب فقط ببناء قدر كاف من السدود لتوليد الطاقة ومياه لري بعض الأراضي الزراعية، وقال: " إثيوبيا لم تفكر أبدا في بيع المياه إلى أي جهة أخرى، ومياه النيل تتدفق من إثيوبيا إلى مصر منذ ملايين السنين، وأنه لن يتم إقرار مشكلة مياه النيل إلا بالخيار الذى يرضي جميع الأطراف " هذه النتائج والتصريحات من الجانب الإثيوبي جاءت على عكس المواقف الإثيوبية المتشددة من الحكومات المصرية السابقة ما يمثل إشارات قوية علي الأثر الإيجابي الذي أحدثته زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية لإثيوبيا وإرساء سبل التسامح والسلام بين الجانبين.

هذا وتطرق الحديث بين وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية وبين المسؤولين الأثيوبيين ما بين التاريخي والديني والثقافي حيث أكد أعضاء الوفد أن الله اختار مصر منذ آلاف السنين لتحمي السيدة مريم والسيد المسيح عندما طلبا الأمان والحماية كما اختار إثيوبيا لتحمى أنصار الرسول محمد صلي الله عليه وسلم عندما أرادوا حماية الإسلام في بداية الدعوة بفضل النجاشي ملك الحبشة، وأن ثورة ٢٥ يناير قد أعادت مصر إلى أفريقيا بروح جديدة وأن مصر وإثيوبيا يدا واحده وأن حياة مصر تبدأ من منابع النيل وأن الوفد المصري جاء يحمل رسالة سلام ويؤكد احترام حقوق الشعوب في المياه والطاقة، وأنه لا فرق بين مسلم ومسيحي في مصر وأن مصر استقبلت العائلة المقدسة وابراهيم أبو الأنبياء كما استقبلت دعوة الرسول محمد صلي الله عليه وسلم وهي التقاليد التي اتبعتها إثيوبيا علي مر التاريخ، والإشادة بالدور الوطني

العظيم للكنيسة الأرثوذكسية المصرية في العلاقة بين مصر وإثيوبيا، والدور التاريخي لمصر من خلال منظمة الوحدة الإفريقية التي تزعم قيامها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ٠ وهذا يشير إلى أهمية تنوع الخطاب الدبلوماسي للدبلوماسية المصرية بشقيها الشعبي والرسمي فهو يساهم في إرساء قيم الروابط التاريخية بين البلدين ويفتح مجالات للتعاون على كافة المستويات أكثر من الدبلوماسية التقليدية القائمة على الشكلانيات والبعثات الرسمية والسفارات والمعاهدات والاتفاقيات التاريخية فقط٠

لذا يجب على الدولة المصرية تعريف الشعب المصري بحضارة إثيوبيا وتاريخها ووضعها السياسي والجغرافي وثقافة الشعب الإثيوبي وعاداته وتقاليده وكذلك دول حوض النيل والأفارقة، وذلك باستخدام الكوادر المؤثرة في التأثير على الجانب الآخر مثلما فعل وفد الدبلوماسية الشعبية الذي سافر لإثيوبيا باصطحاب المهندس عبد الحكيم جمال عبد الناصر مما عكس إيجابية نظر لعلاقات مصر عبدالناصر بإفريقيا، وكذلك باقي أعضاء الوفد، خصوصا أن الغالبية من شعب مصر في الفترة الأخيرة من عهد النظام السابق كان قد انقطع تماماً عن إثيوبيا وإفريقيا ولم يكن أحد يعرف شيئاً عنها إلا بعد تفجر قضية سد النهضة نظراً للغياب التام للدور المصري في أفريقيا نتيجة لسياسات الانعزال عن أفريقيا التي اتبعها النظام السابق بعد حادث محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها في أديس أبابا عام ١٩٩٥

ثالثاً: تحرك الدبلوماسية الشعبية نحو السودان:

تعتبر السودان المحطة الأهم في قطار الدبلوماسية الشعبية المصرية فهي الامتداد الطبيعي والتاريخي والسياسي والاقتصادي لمصر، وأعادت تلك الزيارة التي تمت في مايو ٢٠١١ الحديث السوداني المصري عن علاقات استراتيجية وتكاملية يمكن أن تؤدي إلى بناء محور الارتكاز والتوازن لمصر والسودان في ظروف سياسية واقتصادية تدعو إلى مزيد من التنسيق والتعاون، فكما تأثرت مصر من سياسة الابتعاد عن إفريقيا خاصة فيما يتعلق بالأمن المائي تأثر السودان أيضا بتلك السياسة لهذا كانت زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية للسودان ذات بعد تكاملي٠ وقد رحب

الرئيس السوداني عمر البشير بأعضاء الوفد الشعبي المصري وقد أفرزت هذه الزيارة النتائج الآتية :

(١) أكد البشير خلال اللقاء أن السودان دولة وشعبا تريد أن تفتح صفحة جديدة مع مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مشيرا إلى أنه أول رئيس دولة زار مصر بعد الثورة تدعيما لها وتأكيدا على مصداقيتها.

(٢)رحب البشير بالاستثمارات المصرية في السودان، مؤكدا أنه يفتح ذراعيه لكل رجل أعمال مصري يستثمر أمواله في السودان.

(٣)أسفر عن نتيجة في غاية الأهمية وهى مشروع زراعي مصري سوداني مشترك، حيث وافقت السودان على تخصيص مليون فدان في الولاية الشمالية والتي تبعد ٤٠٠ كيلومتر عن مدينة أسوان المصرية وترتبط بها بطريق ممهد لتنفيذ مبادرة الشراكة المصرية

كما أعلن البشير أن مصر بعد الثورة عادت إلى وضعها الطبيعي والطليعي في العالم العربي، كما عاد دورها الإفريقي لتحتل مصر مكانتها المهمة التي دعمت كل حركات التحرر في إفريقيا . مشيراً إلى أن غياب الدور المصري في السابق جعل الساحة الإفريقية مفتوحة أمام إسرائيل ، وكان السودان أول المتضررين بغياب هذا الدور، كما تحدث عن اتفاقية الحريات الأربع الموقعة بين مصر والسودان "التنقل والإقامة والعمل والتملك" والتي نفذها السودان ودعا الجانب المصري بتنفيذها أيضا باعتبارها مفتاح بناء العلاقة الجديدة بين البلدين ، كما دعا إلى إزالة العوائق أمام تنقل المواطنين برا وبحرا وجوا لبناء جسور التواصل بينهم "لأن ذلك هو الوضع الطبيعي". ومؤكداً أنه عاش في مصر لسنوات في الستينيات كما أنه قام بزيارات متعددة إليها وأن السوداني عندما يزور مصر لا يشعر بأنه أجنبي ، وأكد نائب الرئيس السوداني على عثمان طه رغبة بلاده في التكامل الاقتصادي مع مصر ، وذلك من منطلق أنها تمتلك التكنولوجيا ورؤوس الأموال ، بينما يملك السودان الأرض الخصبة والمياه وكذا الأيدي العاملة ، وأن هذا التكامل سيوفر فرصاً كبيرة للتصدير، مما يدل على عمق

العلاقات الشعبية بين شعبي وادي النيل الواحد ومكانة مصر لدى هذه الدول وأن غياب الدور المصري تجاه هذه الدول أحدث فراغا سياسيا كبيرا تسبب في وجود إسرائيل والقوى الغربية في حوض النيل ، كما أنه يوجد فرص كبيرة لدى مصر في الاستثمار لدى هذه الدول مما يزيد من ثبات الوجود المصري داخل هذه المنطقة٠

رابعاً: تحرك الدبلوماسية الشعبية نحو جنوب السودان:

أجرى الوفد الشعبي عدة لقاءات مع قادة جنوب السودان. والتقى الوفد برئيس حكومة جنوب السودان « سلفا كير » وأعضاء حكومته لبحث العلاقات بين مصر وحكومة الجنوب في الفترة التي يستعد فيها جنوب السودان لإعلان دولته في التاسع من يوليو ٢٠١١ وقد أفرزت زيارة الوفد الشعبي لجنوب السودان النتائج الآتية:

(١) تناول اللقاء سبل دعم التعاون ووضع خطة حول التكامل الاقتصادي من خلال مشروعات استثمارية مشتركة بين البلدين

(٢) على صعيد مسألة المياه ، أكد « سلفا كير » حرص الجنوب على عدم المساس بحصة مصر من مياه النيل وفقاً لاتفاق ١٩٢٩ ، وقال " لو أن الجنوب يمتلك زجاجة مياه واحده ، فسوف يقتسمها مع مصر وشمال السودان"

(٣) أبدى « سلفا كير » امتنانه للمساعدات التي قدمتها مصر لجوبا ، والمتمثلة في إنشاء أربع محطات للكهرباء ومستشفى وفرع لجامعة الاسكندرية .. كما استعرض أيضا فرص الاستثمار المصري في الجنوب ، وكذا المخاطر والمخاوف المصرية بشأن الاتفاقية الجديدة لدول حوض النيل

وفيما يعد أول جسور التواصل بين مصر وجنوب السودان ، فقد قدم الوفد الكثير من المنح الدراسية، وإنشاء مصنع أدوية في الجنوب، إلى جانب التبرع بالدواء للعيادة

الطبية الموجودة ليتم توزيعه مجاناً، فضلاً عن إنشاء مسجد وكنيسة بتبرعات مصرية ، مما عزز من موقف مصر بجنوب السودان٠

وبعد زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية جاء التحرك الرسمي بزيارة دكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء آنذاك في منتصف مايو ٢٠١١ إلى إثيوبيا، ونجحت هذه الزيارة في تحقيق تقارب ملموس على الأقل فيما يتعلق بالتفاوض بشأن جميع القضايا العالقة، وقد استطاع دكتور عصام شرف أن يُقنع الجانب الإثيوبي بجدية بلاده في صياغة علاقات جديدة مع إعطاء أولوية كبيرة للاستثمار والأعمال في كلا البلدين، وفي هذا السياق ذكر شرف أن هذا الوقت هو عصر المصالح المشتركة وأن عصر الاحتكارات قد انتهى.

وردا على زيارة الوفد الشعبي ورئيس الوزراء المصري دكتور عصام شرف لإثيوبيا ، حضر رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوى إلى مصر في سبتمبر ٢٠١١ ، والتقى بالمشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتناقشا في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك للبلدين ، واتفقا على ضرورة دفع سبل التعاون بين مصر وإثيوبيا في جميع المجالات، ثم التقى زيناوى والوفد المرافق له مع نظيره دكتور عصام شرف، حيث تناول الطرفان سبل دعم علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبحثا إمكانية زيادة التبادل التجاري بينهما من ٣٠٠ مليون دولار إلى نصف مليون دولار في السنوات القادمة، وقد تم خلال المباحثات التوقيع على ٦ اتفاقيات في مجال التعليم العالي ، والزراعة والاستزراع السمكي وبناء القدرات والتدريب والموارد المائية وتجنب الازدواج الضريبي ، وتطرقت المباحثات أيضا إلى كيفية زيادة حجم الاستثمارات المصرية العاملة في إثيوبيا وزيادة الصادرات الإثيوبية إلى مصر خاصةً من اللحوم، كما قام دكتور هشام قنديل وزير الموارد المائية في أكتوبر ٢٠١١، بزيارة عددا من دول حوض النيل وهى السودان شمالا وجنوبا وإثيوبيا وأوغندا، وعقب تلك الزيارة صرح بأن علاقات

مصر بهذه الدول شهدت طفرة كبيرة عقب ثورة يناير، وأن هذه الزيارات تعطى رسائل إيجابية من حكومة الثورة المصرية لعودة مصر إلى إفريقيا٠

إذن مما سبق يتضح أن الدبلوماسية الشعبية لها دور فاعل في تنفيذ السياسة الخارجية المصرية، وأنها أدت دورا على جانب كبير من الأهمية في كسر الحواجز النفسية والحساسيات القائمة والإدراك السلبي لبعض المواقف المصرية من قضية مياه النيل، كما أنها ساهمت في إعادة الثقة المفقودة بين مصر ودول حوض النيل وتحسين الصورة النمطية السلبية عن مصر لدى شعوب حوض النيل، وكسر الأغلبية حول اتفاقية عنتيبى، وفتح مجالات للتعاون بين مصر وهذه الدول، وكسر جمود المسار التفاوضي وتحريك المياه الراكدة في العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، وبذلك اتسمت العلاقات المصرية الأثيوبية خلال هذه الفترة بنوعاً من التقارب والتعاون المشترك انتهى بالاتفاق على إنشاء لجنة ثلاثية مكونة من ٦ خبراء من مصر والسودان وإثيوبيا و٤ خبراء دوليين لدراسة تداعيات مشروع سد النهضة الإثيوبي على دول المصب ٠

لذا يجب على المفاوض المصري أن يضعها في الاعتبار، لما لها من دور بارز في ترطيب الأجواء المشحونة بين مصر ودول حوض النيل، ويجب أن يكون هناك تنسيقا بينها وبين المؤسسات الرسمية داخل الدولة واختيار أفضل الكوادر التي تمثلها وتدريبهم وتأهيلهم على الأداء الدبلوماسي الجيد حتى تكون على المستوى المطلوب٠

كما يجب على الدبلوماسية الشعبية أن لا تتطرق إلى الحديث عن الموضوعات الخاصة بالأمن القومي، حتى لا يحدث نوعاً من التضارب بينها وبين الدبلوماسية الرسمية، فهي تقوم على خلق شبكة أمان ودعم للعلاقات فقط ما بين دولتين دون الدخول في تفاصيل الأمن القومي لأنها مسؤولية الدولة فقط ٠

ثانياً: العلاقات المائية المصرية الأثيوبية فى عهد الرئيس محمد مرسى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسى احتفلت مصر وإثيوبيا بمرور ١٠٠ عام على العلاقات المصرية الأثيوبية بين البلدين . وقد جمع مرسى برئيس وزراء إثيوبيا عدة لقاءات، كانوا على هامش القمة الإفريقية.

وقد زار الرئيس مرسى إثيوبيا مرتان، فكانت الأولى في ١٥ يوليو ٢٠١٢ خلال حضور افتتاح أعمال القمة الإفريقية الـ ١٩ بأديس أبابا تحت شعار« تعزيز التجارة البينية » وفيها أكد مرسى أن مصر ملتزمة بالتواصل مع أشقائها الأفارقة تجارة واستثماراً وتعاوناً في جميع المجالات، أما الزيارة الثانية فكانت في ٢٤ مايو ٢٠١٣ بمقر الاتحاد الإفريقي على هامش أعمال القمة الإفريقية الاستثنائية بالعاصمة الإثيوبية والتقى برئيس الوزراء الإثيوبي « هيلى ماريام »، حيث تم استعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، في جميع المجالات خاصةً فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري والاستثماري.

وفي ٢٨ مايو ٢٠١٣ قامت إثيوبيا بتحويل مفاجئ لمجرى مياه النيل الأزرق أحد فروع نهر النيل وذلك للبدء فعلياً ببناء سد النهضة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ نهر النيل في ظل الاضطرابات والفوضى التي كانت تمر بها مصر في ذلك الوقت، مما آثار الكثير من القلق والمخاوف لدى مصر حول خطورة هذا السد ومدى تأثيره على أمنها المائي ، وفي هذه المرحلة تعامل الرئيس مرسي مع أزمة السد الإثيوبي بطريقة تتسم بالارتباك والتخبط ، حيث بدأ عهده بمحاولة التهوين الشديد من الأزمة ومن أضرار السد، ولم يكن هناك موقف محدد ولا استراتيجية منسقة متفق عليها لمواجهة الأزمة، ثم سرعان ما تحول الأمر إلى الحديث عن مخاطر السد وتأثيراته السلبية على الأمن المائي المصري، فاستشعر الرأي العام المصري وجود خطر هائل يتهدد مصر وانتشر القلق والتساؤل بين جموع المصريين عن خطورة السد ، فعقد الرئيس مرسي اجتماع تشاوري مع بعض القوى السياسية المختلفة، وتم بثه على

الهواء مباشرة، دون أن يتم إخطار الحاضرين بأن الاجتماع منقول على الهواء، واحتوى الاجتماع على بعض العبارات المسيئة لإثيوبيا والقاره الإفريقية وبعض الخيارات الهزلية التي اقترحت من رؤساء الأحزاب بتوجيه ضربة عسكرية للسد ودعم المعارضة الإثيوبية كورقة ضغط على الحكومة الإثيوبية، مما آثار غضب إثيوبيا ووظفته بطبيعة الحال في خدمة مخططها الرامي إلى كسب الوقت فقامت بترجمة الحوارات التي دارت فيه ووزعتها لمجموعة من الدول على نطاق واسع وزعمت أن هذا يعد دليلا على وقوف مصر ضد تنمية إثيوبيا وأنه بمنزلة تهديد بالعدوان في مسعى واضح لحرف القضية عن مجراها الأساسي، وبذلك اتسمت تلك الفترة بغياب فهم ومراعاة الأبعاد التاريخية والسياسية للعلاقات المصرية الأثيوبية وحوض النيل، إلى جانب سوء إدارة صانع القرار المصري في ذلك الوقت والاستناد إلى سياسة رد الفعل دون دراسة العوامل المؤثرة على جوانب القضية، مما زاد من تأزم الموقف الذى أفضى بطبيعة الحال إلى التعنت الإثيوبي والاستمرار في بناء السد وعدم المبالاة بتبعات تأثيرات هذا السد على دول المصب، الأمر الذى ترك آثاره السلبية على فشل المفاوضات السابقة لحل الأزمة وتجلى ذلك في تصريحات السفير الإثيوبي بالقاهرة : " سنبني السد شاء من شاء وأبى من أبى" ، مما زاد من توتر العلاقات بين الجانبين حتى جاءت ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ للإطاحة بنظام الرئيس مرسي والدخول في مرحلة انتقالية جديدة الأمر الذي اكسب إثيوبيا وقت للمضي سريعا نحو إنجاز السد.

ثالثاً: العلاقات المائية المصرية الأثيوبية في عهد المستشار عدلي منصور بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣:

بعد سقوط الرئيس مرسي بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ دخلت مصر مرحلة انتقالية أخرى وكل ذلك كان يصب في مصلحة إثيوبيا، تم تعيين المستشار عدلي منصور كرئيس للبلاد خلال الفترة الانتقالية الثانية، وقد أدرك منذ اللحظة الأولى لتوليه المنصب أن قضية سد النهضة قضية هامه، ولذلك جعلها على رأس أولوياته

وقد تم في عهده التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية للعمل على جميع المحاور . وقد اتُخذت خطوات هامه أهمها إجراء الاتصالات بالدول المانحة لإثيوبيا ومطالبتهم بالتوقف عن مساندتها لأن موقفها القانوني بشأن السد غير سليم وفقا للاتفاقيات الموقعة، كما تم الاتصال بالدول الإفريقية والخليجية للضغط على إثيوبيا للتوقف عن بناء السد والرجوع إلى المفاوضات، والاهتمام بالعلاقات مع دول حوض النيل وتنمية الاستثمارات هناك لتقوية موقف مصر وضمهم إلى صفها، والاستعانة بالكنيسة القبطية والتي ترتبط بها الكنيسة الإثيوبية للضغط على إثيوبيا، والتهديد بتدويل الأزمة أكثر من ذلك واللجوء إلى التحكيم الدولي. ونتيجة لهذه الجهود عادت إثيوبيا مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات وتم عقد اجتماع بين وزراء الري في مصر وإثيوبيا والسودان في نوفمبر وديسمبر ٢٠١٣ ويناير ٢٠١٤ وسعت مصر خلال تلك المفاوضات إلى التوصل إلى حل سلمي والوصول إلى آلية مشتركة مع الجانب الإثيوبي وإسناد الأمر مرة أخرى إلى مكتب استشاري دولي لاستكمال الدراسات والتأكد من أن السد لن يؤثر سلبيا على حصة مصر من مياه النيل، ولكن رفضت إثيوبيا ولم تسفر المفاوضات عن شيء.

رابعاً: العلاقات المائية المصرية الأثيوبية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣:

وخلال هذه المرحلة تبنى الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد انتخابه رئيساً لمصر، استراتيجية جديدة تقوم على الحفاظ على الإطار التعاوني بين مصر وجيرانها الأفارقة، وأن مصر لا تقف عائقاً أمام حق إثيوبيا في التنمية، وقد تحققت أولى خطوات التقدم نحو التعاون خلال قمة الاتحاد الإفريقي في مالابو في يونيو ٢٠١٤ باجتماع بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي « هلاماريام ديسالين » انتهى ببيان من سبع نقاط . ووفقاً للبيان اتفقت الدولتان على استئناف المفاوضات الفنية واحترام نتائج الدراسات الفنية التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية . ووافقت إثيوبيا على تجنب أي آثار سلبية محتملة على استخدامات

مصر للمياه ، في حين وافقت مصر على مراعاة « الاحتياجات الإنمائية » لإثيوبيا . فهدأت حدة التوتر بين الجانبين، وتُرجم هذا التعاون في سلسلة من الاجتماعات لوزراء المياه والري بين مصر وإثيوبيا والسودان، وقد توصلوا إلى توافق في الآراء وقدموا تقريراً إلى السيسي في مارس ٢٠١٥، وتوجه الرئيس السيسي إلي أديس أبابا في زيارة رسمية التقى خلالها بالرئيس الاثيوبي « مولاتو تشومي » واتفق الجانبان على فتح صفحة جديدة للعلاقات مع مصر تقوم على بناء الثقة وتحقيق المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة ، ثم وجه السيسي كلمة تاريخية للتلفزيون الإثيوبي قائلا: "إننا نأخذ عهدا جديدا بين مصر وإثيوبيا ، علاوة على ذلك فإن شعب مصر وإثيوبيا يستحقان حياة أفضل ، إننا نعاني من ظروف صعبة ... إننا نتشارك نفس المشاعر، ونحن على استعداد للتعاون بحب ومسؤولية. وأن نعيد الثقة بين الشعبين بعد فترة عصيبة بين مصر وإثيوبيا؛ ولنأخذها خطوة بخطوة مع إطار عمل محدد سلفا للشعبين بعدم إيذاء بعضهما البعض. كما أن مساهمة الأثيوبيين في السد مماثلة لمساهمة المصريين في قناة السويس وأن القناة مولت من قبل المصريين وأن السد يمثل الأمل والمستقبل للأثيوبيين ويجب أن تكون العلاقات أفضل بيننا " ثم أكد السيسي "إن العلاقات الحالية تسعى إلى تهدئة القلق وجميع الشكوك التي يعاني منها المصريون بشأن قضية المياه . فإن كان النيل يمثل لكم التنمية ، فهو يمثل لنا الحياة نفسها ، وليس لدينا خيار آخر"، وأوضح السيسي . "إن مصر وإثيوبيا يحتاجان إلى العمل معا لتحقيق الرخاء والتنمية ودعم الحياه في مصر. وأن الاثنين يمكن أن يلتقيا « من خلال المفاوضات » ، بعد سنوات من النزاع الدبلوماسي بين مصر وإثيوبيا بشأن مشروع سد النهضة" فتحسنت العلاقات نسبياً بهذه المبادرة من الرئيس السيسي حتى توصل الطرفان إلى اتفاق إعلان المبادئ في ٢٣ مارس ٢٠١٥ بين الدول الثلاث مما خلق جوا من المرونة بعد الجمود الذى اعترى تناول الأزمة في المراحل السابقة وبذلك اتسمت العلاقات المصرية الأثيوبية إلى حد ما بنوع من التعاون ودفء العلاقات نتيجة تغيير استراتيجية التفاوض التي اتبعها الرئيس السيسي التي أدت إلى كسر الجمود في المفاوضات السابقة وتحريك المياه الراكدة في العلاقات بين البلدين٠

خامساً: العلاقات المائية المصرية الأثيوبية في عهد آبى أحمد بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣:

اتسمت العلاقات المصرية الأثيوبية بنوعاً من التقارب بعد تولي رئيس الوزراء الإثيوبي آبى أحمد مهام منصبه الجديد في إثيوبيا، وفي تعاون غير مسبوق قام بزيارة إلى القاهرة في يونيو ٢٠١٨ والتقى بالرئيس السيسي وأعرب عن سعادته بزيارة القاهرة، مؤكداً على الروابط التاريخية التي تجمع الشعبين المصري والإثيوبي وتطلعه للعمل مع مصر لتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين. كما أشار إلى ما تتميز به العلاقات بين مصر وإثيوبيا من طابع استراتيجي، منوهاً إلى حرص بلاده على عدم الإضرار بمصالح مصر وشعبها، وتطلُّع إثيوبيا نحو دعم وتعزيز التعاون بين البلدين على كافة المستويات، استغلالاً لما يجمع بينهما من مصالح مشتركة كبيرة، وتعظيماً للمكاسب المشتركة، وبما يتفق مع آمال وتطلعات الشعبين. واتفقا خلال المباحثات على تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة من الجانبين بغرض تحقيق ذلك ودعم الاستثمارات المشتركة، بما في ذلك إقامة منطقة صناعية مصرية في إثيوبيا، وتشجيع مزيد من الاتفاقات بين القطاع الخاص المصري والإثيوبي لاستيراد اللحوم الإثيوبية، فضلاً عن التعاون في مجالات الاستثمار الزراعي، والثروة الحيوانية، والمزارع السمكية والصحة، بما يفضي لتعزيز التكامل الاقتصادي بين مصر وإثيوبيا، وتقديم نموذج ناجح للتكامل المطلوب إفريقياً. كما جدد الجانبان عزمهما على التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن سد النهضة يؤمن استخدامات مصر المائية في نهر النيل، ويُسهم في ذات الوقت في تحقيق التنمية والرفاهية للشعب الإثيوبي الشقيق. وتم أيضاً التوافق حول تفعيل ما سبق الاتفاق عليه بين مصر وإثيوبيا والسودان، بشأن إنشاء صندوق ثلاثي لتمويل مشروعات البنية التحتية بما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وأهمية البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لإنشاء الصندوق . بيد أن التقدم الذي أُحرز مؤخرا بما في ذلك إنشاء فريق دراسات علمية في مايو ٢٠١٨ ، يوحي بأن التعاون قد عاد إلى مساره الصحيح. وفي مؤتمر صحفي مشترك عُقد بالقاهرة في ١٤ يونيو ، قدم رئيس الوزراء

الإثيوبي الجديد آبي أحمد وعدا إلى السيسي بالحفاظ على حصة مصر من مياه النيل ومواصلة التعاون مع مصر قائلاً " إلى أمه عظيمة وشعبها العظيم، ما أود أن أنقله إلى الشعب المصري اليوم هو أننا نحن الأثيوبيين ندرك ونقدر الإخوة ، وكذلك الخوف من الله في أعماق قلوبنا، فليس لدينا أبدا أي نية أو مصلحة في إلحاق الأذى بشعبنا الشقيق في مصر" وأضاف آبى أحمد " ورغم قناعتنا بأنه يمكننا بل يجب علينا أن نستخدم نهر النيل في تنمية بلادنا إلا أنه لا يجب أن يكون على حساب مصالح مصر والسودان . ومن هنا فإنني أحُث الشعب والحكومة المصرية بشدة على وضع ثقتهما الكاملة في ذلك، وأن العلاقات التي سننشئها فيما بعد سوف تستند فقط إلى روح التضامن وعلى المبادئ المربحة للجانبين" وأكد رئيس الوزراء الإثيوبي بأنه هو والرئيس السيسي قد اتفقا على العمل ليس فقط مع قضية النيل ولكن في مجالات التنمية الأخرى. ، ما يشير إلى ما تمثله الزيارة من رسالة قوية وواضحة بشأن حرص الجانبين على تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين.

وتستنتج هذه الدراسة أنه لا شك أن تغيير الحكومات السابقة وما شهدته مصر من اضطرابات سياسية إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير أدى إلى التغيير المستمر في السياسات المتبعة بشأن أزمة سد النهضة ، حيث تعامل كلا منهم بطريقته الخاصة مع القضية مما أدى إلى تشتت الدبلوماسية المصرية تجاه أزمة سد النهضة وتغير مسارها وضياع المزيد من الوقت في صالح إثيوبيا، إلى أن جاءت المبادرة المصرية من جانب الرئيس عبد الفتاح السيسي بتوقيع بيان مالابو واتفاق إعلان المبادئ الذى يعتبر خطوة جيدة على طريق دبلوماسية المياه والتي كسرت حاجز الجمود الذى اعترى المفاوضات السابقة وحرك المياه الراكدة في العلاقات بين الدولتين وفتح صفحه جديدة على طريق التعاون باتجاه استعادة مصر لعلاقاتها الإفريقية، وأصبح وثيقة قانونية تُلزم مصر من خلاله إثيوبيا بالحفاظ على حقوق مصر في مياه النيل أمام المجتمع الدولي والذى وقعته إثيوبيا وهى في كامل استقلاليتها على عكس الاتفاقيات السابقة التي ادعت أنها غير ملزمة لها لأنها كانت في الحقبة الاستعمارية، وليس ذلك فحسب بل يمكن أن يكون مجالا للتعاون ليس على

المستوى السياسي فقط بل على المستوى الاقتصادي والتجاري والاستثماري من خلال شراء طاقة كهرومائية أرخص كما عرضت إثيوبيا ، وربط التعاون الاقتصادي بالتعاون المائي بين مصر وإثيوبيا وحوض النيل٠

المراجع العربية:

١- أحمد داود، الدبلوماسية الشعبية تطرق أبواب أثيوبيا، رئيس البرلمان الإثيوبي: لن نمس حق مصر فى مياه النيل، ٣٠ أبريل ٢٠١١، فى : www.akbar.eg
٢- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الأثيوبية فى : http://www.sis.gov.eg
٣- الوفد الشعبى لأثيوبيا يعيد الصفاء بوادى النيل، ١ مايو ٢٠١١، فى : www.alwafd.news.eg
٤- جوزيف رامز أمين، العلاقات المصرية الأثيوبية: تحليل لأبعادها المختلفة، مجلة آفاق إفريقية، المجلد ١٠، العدد ٣٥، ٢٠١٢
٥- حسام كمال الدين، الخارجية المصرية ودبلوماسية الحرير، ٢٧ مايو ٢٠١١، فى : www.ahram.org.eg
٦- على حسن السعدني، مصر وأفريقيا بعد ثورة ٢٥ يناير، مجلة دنيا الوطن، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤
٧- محمود سعد الدين، كواليس زيارة الوفد الشعبى المصرى للسودان، ٢٠ مايو ٢٠١١، فى : www.youm7.com
٨- مقابلة للباحثة مع هانى رسلان، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بمكتب سيادتة بجريدة الأهرام، بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٨
٩- نورهان أشرف، العلاقات المصرية الأثيوبية بدأت بشراكة فى عهد عبدالناصر..وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية..ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله.. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة، ٢٨ مايو ٢٠١٣ فى: www.youm7.com
١٠- ندوة بعنوان " ثورة يناير تعيد الدفء إلي علاقات مصر بدول حوض النيل" إعداد: جمال أبو الدهب، سامح لاشين، فى www.ahram.org.eg
١١-وزارة الخارجية المصرية : بيان مشترك من جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، القاهرة، ٢٨ يونيو (٢٠١٤) : www.mfa.gov.eg

١٢- وسام عبد العليم، تعاون غير مسبوق بين مصر وإثيوبيا.. ننشر تفاصيل لقاء الرئيس السيسي مع آبي أحمد| صور، ١٠ يونيو ٢٠١٨ فى :gate.ahram.org.eg
١٣-الأهرام ٦ مارس ٢٠١١
١٤-الأهرام ٧ مايو ٢٠١١
١٥-الأهرام ١٨ سبتمبر ٢٠١١
١٦-الأهرام، ٤ أكتوبر ٢٠١١
١٧-المصرى اليوم ٣ مايو ٢٠١١
١٨-المصرى اليوم ٩ يوليو ٢٠١١
١٩-المصرى اليوم، ١٨ سبتمبر ٢٠١١
٢٠-الأسبوع ١٨ أبريل ٢٠١١

المراجع الأجنبية:

1- Anwar Hassen Tsega, «The GeOPOLITICS OF WATER NEGOTIATIONS SUCCEEDINGTHE GERD PROJECT IN THENILE RIVER BASIN: THE CASE OFETHIOPIA, EGYPT, AND SUDAN», Humanitarian and Social Research Center (INSAMER),Research 34, February 2017.
2- Joanne yao, super Dam: Egyptian concern for nile water security spurs cooperation over Ethiopia s new Dam, in 1 october 2013 : www.circleofblue.org

3- Ethio News, Ethiopian Embassy in Berlin - Monthly Newsletter, Issue 06/2018
4- Via Madonna del Pantano, Lago Patria - Italy 80014,« Preventing Water Wars—Water Diplomacy as a Possible Driver of Stability», Nato Strategic Direction South Hub, JANUARY, 2019,